برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، ٢٧ - ١٩٩٧/٥/٢٩

# مسائل الموارد المالية

## البند ٤ (أ)، (ب)، (د)، (هـ)، (و) من جدول الأعمال

## مذكرة إرفاق لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرة التنفيذية أن تقدم في ما يلي تقرير **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** بشأن مسائل الموارد والميزانية في **برنامج الأغذية العالمي**.

- البند ٤ (أ) من جدول الأعمال – الخطة الاستراتيجية والمالية ١٩٩٨ – ٢٠٠١
- البند ٤ (ب) من جدول الأعمال – تقرير أداء الميزانية لعام ١٩٩٦
- البند ٤ (د) من جدول الأعمال – تمويل احتياطي التشغيل، وتجديده
- البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال – تمويل المستحقات الطبية لما بعد الخدمة في برنامج الأغذية العالمي
- البند ٤ (و) من جدول الأعمال – تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للفترة المالية ١٩٩٢ – ١٩٩٣ والفترة المالية ١٩٩٤ – ١٩٩٥
- النظام المالي المقترح **لبرنامج الأغذية العالمي** الذي سينظر فيه **المجلس** في دورته العادية الثالثة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

A
Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/97/4-A/Add.2
WFP/EB.A/97/4-B/Add.2
WFP/EB.A/97/4-D/Add.2
WFP/EB.A/97/4-E/Add.2
WFP/EB.A/97/4-F/Add.2
20 May 1997
ORIGINAL: ENGLISH

Reference:

AC/1317

## اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

## (الأمم المتحدة)

١٥ مايو/أيار ١٩٩٧

عزيزتي السيدة/ بيرتينى،

أرجو أن أبعث إليكم طياً نسختين من تقرير **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** بشأن "الخطة الاستراتيجية والمالية **لبرنامج الأغذية العالمي** للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١"، و"أداء ميزانية **البرنامج** في عام ١٩٩٦"، و"تمويل الاستحقاقات الطبية لما بعد الخدمة في **برنامج الأغذية العالمي**"، و"التعديلات المقترحة في اللائحة المالية **للبرنامج**"، و"تمويل احتياطي التشغيل وتجديده"، و"تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣ والفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥". وسوف أكون شاكراً لو تفضلتم بترتيب طباعة التقرير المرفق وعرضه على **المجلس التنفيذي للبرنامج** في دورته المقبلة بوصفه وثيقة كاملة ومستقلة. وأرجو أن تزود **اللجنة الاستشارية** بنسخة مطبوعة **(بجميع اللغات)** من هذه الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

المخلص

C.S.M. Mselle

رئيس اللجنة

السيدة/كاترين بيرتينى

المديرة التنفيذية **لبرنامج الأغذية العالمي**

Via Cristoforo Colombo, 426

00145 Rome

Italy

# برنامج الأغذية العالمي

## تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (الأمم المتحدة)

١- بحثت **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** نسخاً أرسلت إليها سلفاً من تقارير المديرة التنفيذية **لبرنامج الأغذية العالمي** عن "الخطة الاستراتيجية والمالية **للبرنامج** للفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠١"، و"أداء ميزانية **البرنامج** في عام ١٩٩٦"، و"تمويل الاستحقاقات الطبية لما بعد الخدمة في **برنامج الأغذية العالمي**"، و"التعديلات المقترحة في النظام المالي **للبرنامج**"، و"تمويل احتياطي التشغيل وتجديده"، و"تقرير بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي الخاصة بالفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣ والفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥". وخلال دراسة هذه التقارير، اجتمعت **اللجنة الاستشارية** بالمديرة التنفيذية وممثليها، الذين وفروا معلومات إضافية.

## الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠١

٢- تُقدم المديرة التنفيذية "الخطة الاستراتيجية والمالية **للبرنامج** للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١" إلى **المجلس التنفيذي** بناء على المادة السادسة-٢ من اللائحة المالية **للبرنامج**. وكما هو موضح في الفقرتين ٥ و٩ من تقرير المديرة التنفيذية عن الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، فإن هذه الخطة الدورية تحافظ على الأولويات الاستراتيجية الرئيسية الخمس للخطة السابقة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، فإن الأولوية الاستراتيجية للخطة، خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، تتمثل في اتباع منهاج محوره البشر في برمجة المعونة الغذائية وينقسم بدوره إلى ستة أولويات برامجية، كما تنقسم الأولوية الاستراتيجية **للبرنامج** من حيث القدرات التنظيمية والموارد إلى أربعة أولويات تنظيمية، كما ورد في الفقرة ١٠ والملحق الثالث للتقرير.

٣- ترحب **اللجنة الاستشارية** بالجهود التي بذلها **البرنامج** لتحسين شكل الوثيقة ومضمونها، وبخاصة من حيث توفيرها للمعلومات عن الأنشطة المتوقعة في إطار مختلف الأولويات البرامجية **للبرنامج**. ومع ذلك، فإن **اللجنة** ترى أنه ما تزال هناك بعض المشكلات القائمة. إذ تعترف **اللجنة** بأن الخطة الاستراتيجية هي إطار واسع يمكن في ضوئه إعداد الميزانية. ومع هذا، ولما كان **المجلس التنفيذي** مطالباً بإقرار الخطة، فإنه من الضروري توضيح الأهداف والأولويات توضيحاً تاماً، وتحديدها تحديداً كاملاً حتى يّمكن **للمجلس التنفيذي** أن يعتبر الإدارة مسؤولة عن تنفيذها. كما ينبغي أن تتسم الفقرات الوصفية بالمزيد من الخصوصية وأن ترتبط على نحو أفضل ببرنامج العمل والاحتياجات من الموارد. ويجب أن تستلفت العناية إلى الأجزاء التي تقترح فيها الإدارة سياسات أو أهداف سوف تغير من الممارسات التي وافق عليها **المجلس**. ويجب أن يشرح التقرير تنفيذ الخطة السابقة، بما في ذلك مدى التقدم الذي أحرز في تنفيذ الأنشطة في ضوء الأهداف المقررة، وكذلك أي فشل في التنفيذ وأسبابه.

٤- يجب أن يكون الجزء الوصفي من الخطة مختصراً. ففي رأي **اللجنة**، أن العرض العام للخطة سوف يتحسن كثيراً باستبعاد المعلومات المتكررة ( مثال ذلك، المناقشة عن بناء المؤسسات في اقل البلدان نمواً وهو ما جاء في الفقرات ١٥-١٦ و٣٦-٣٧)، أو بالإشارة المرجعية إلى مختلف أقسام الخطة، والإحالة إلى المعلومات التي تضمها بالفعل وثائق أخرى (مثال ذلك، التقرير السنوي). وينبغي أن تتبع الخطط شكلاً موحداً لكي تسمح بالمقارنة. كذلك يجب أن تقدم المعلومات عن تنفيذ التوصيات السابقة أو قرارات **لجنة الماليـة لمنظمة الأغذية والزراعية، واللجنة الاستشارية، والمجلس التنفيذي**.

٥- أما فيما يتعلق بتركيز **البرنامج** على البلدان التي هي في أشد الحاجة إلى المعونة الغذائية، فإن **اللجنة الاستشارية** ترحب بالمبادرات التي جاء شرحها في الفقرات ١٥-٢٠ من الخطة. كذلك تقر **اللجنة** جهود **البرنامج** في بذل مزيد من الجهد على المستوى الميداني مع **وكالات الأمم المتحدة الأخرى** والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، ومصارف التنمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، لتدعيم قدراته على معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان. ونظراً للموارد المحدودة لدى **البرنامج**، فإن **اللجنة** تأمل في أن تجري تحاليل هشاشة الأوضاع **للبرنامج** بالتعاون الوثيق مع شركائه وبالاعتماد إلى أقصى حدّ ممكن على الأعمال التي أنجزتها وكالات أخرى. وتوصي **اللجنة** بأن يتعاون **البرنامج** كذلك تعاوناً وثيقاً **مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية**، لاسيما في عمليات تقديم المساعدة الإنسانية المعقدة.

٦- تلاحظ **اللجنة الاستشارية** ما جاء في الفقرة ٢٢ من الخطة أن **البرنامج** يقترح اتباع منهاج متسق نحو اقتسام التكاليف مع الحكومات المستفيدة. والغرض من ذلك هو إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات المساهمات النظيرة في الأنشطة الإنمائية، على أساس مبدأ العمل على زيادة اقتسام التكاليف اتفاقاً مع قدرات الحكومات المستفيدة على الدفع. بيد أنه بالفحص والتحري، أُحيطت **اللجنة** علماً بأن هذه الترتيبات سوف يجرى التفاوض بشأنها على أساس كل بلد على حدة، وسوف يجري التركيز أساساً على تعاون **البرنامج** مع البلدان التي ليست مع أقل البلدان نمواً.

٧- تلاحظ **اللجنة الاستشارية** من الفقرات ٦٨ و٧٦ -٧٨ من الخطة، أن **البرنامج** يعتزم وضع برنامج للتدريب يستغرق ثلاث سنوات تدعيماً للأولويات الاستراتيجية **للبرنامج**، وسوف يقسم **البرنامج** الاحتياجات إلى المهارات من موظفي **البرنامج** إلى مهارات إدارية، ومهارات مهنية وفنية، ومهارات خاصة بالدعم الإداري. وتلاحظ **اللجنة** أنه سيجري تخصيص الاعتمادات كذلك على المستوى القطري لبناء القدرات وتدريب النظراء الحكوميين والشركاء المنفذين. وترحب **اللجنة** بهذا الاقتراح. ففي هذا الصدد تذكر اللجنة أنه في إطار تقريرها A/51/533 بشأن تقارير **مجلس المراجعين للأمم المتحدة** بشان أموال وبرامج **الأمم المتحدة**، أنها كانت قد أوصت بتدريب موظفي الشركاء المنفذين كوسيلة لزيادة قدرات التنفيذ والإشراف على المساعدات التي تقدم. وإن كان ينبغي أن يتم الاتفاق أولاً على حجم هذه المساعدات ومستواها، في إطار الاتفاقيات التي تبرم لتنفيذ المشروعات (A/51/533، الفقرة ٢٧).

٨- ترحب **اللجنة الاستشارية** وجهة النظر التي وردت في الفقرات ٨٣-٨٦ بشأن رفع مستوى المسؤولية التشغيلية بما في ذلك تدعيم المراجعة الداخلية والتفتيش وآليات التحقيق. ومن رأي **اللجنة** أن الخطوات التي اتخذها **البرنامج** لتعزيز مسؤولياته أمام **المجلس التنفيذي** عن جميع جوانب عملياته سوف يرفع مستوى ثقة الأطراف المانحة في إدارة عمليات **البرنامج**.

٩- يوضح القسم الثاني من الخطة تقديرات الموارد المتاحة **للبرنامج** من جميع المصادر وخطط استخدامها في العمليات والدعم للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (انظر الملحقين الأول والثاني). ويتلقى **البرنامج** الموارد في صورة سلع وأموال نقدية على أساس طوعي. وكما هو موضح في الفقرة ١٠٨، يستخدم **البرنامج** خطته متوسطة الأجل لتقديرات حجم العمليات معبرا عنها من حيث حجم السلع المقرر تسليمها بالأطنان. ومن المتوقع، أن يبلغ حجم العمليات، في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، ما يقرب من ٨,٤٧٥ مليون طن من السلع (الفقرة ١١١) أو ما يقرب من ٥ ١٧٦ مليون دولار (الملحق الثاني). وتلاحظ **اللجنة الاستشارية** أنه عند تقدير قيمة المساهمات، فقد افترض أن مستوى الأسعار الجارية لتشكيلة الأغذية لمختلف الفئات البرامجية سوف يستمر طوال فترة التخطيط للأعوام الأربعة. وكذلك، افترض أن نصيب مختلف العناصر التي تتألف منها تكاليف الدعم التشغيلي والمباشر ستستمر كما هي طوال فترة الخطة وكذلك معدلات استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة (الفقرة ٩٦).

١٠- وفيما يتعلق بمستوى تقديرات الموارد المتوقعة، تلاحظ **اللجنة الاستشارية**، أنه كما هو وارد في الفقرة ١٠٩، فإن هناك انخفاضاً مطرداً في الكميات المتاحة من المعونة الغذائية لأغراض التنمية في السنوات الأخيرة، وأنه من المفترض، خلال فترة الخطة، أن تستمر موارد المعونة الغذائية في الانكماش بمعدل يبلغ ٥ في المائة سنوياً. وعلاوة على ذلك، تلاحظ **اللجنة** أن حجم موارد المعونة الغذائية الموجهة لعمليات الإغاثة الإنسانية، بما فيها عمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة قد تم تقديرها عند معدل متحفظ، وهو يقل عن متوسط حجم العمليات طوال السنوات الخمس السابقة (الفقرة ١١٠).

١١- وطبقاً للإجراءات التي يتخذها **البرنامج**، فإن ميزانية تكاليف الدعم البرامجي والإداري تمول من معدلات الاسترداد التي تفرض على تكاليف الدعم غير المباشرة. وترى **اللجنة الاستشارية** أنه، لما كانت تكاليف الدعم البرامجي والإداري تشتمل على عناصر للتكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة التي تتجدد حسب التغييرات في حجم عمليات **البرنامج**، فإن استرداد تكاليف الدعم غير المباشر قد لا تغطي تغطية كاملة مجموع التكاليف التي تتضمنها ميزانية تكاليف الدعم البرامجي والإداري. وفي هذه الحالة، يستخدم **البرنامج** جزءاً من إيرادات الفوائد لمواجهة حالات النقص في استرداد لتكاليف الدعم غير المباشرة الواردة في الفقرة ٧ من تقرير أداء ميزانية **البرنامج** لعام ١٩٩٦. وقد أحيطت **اللجنة** علماً بأن التغييرات في هذه المعدلات نشأت من التغييرات في (أ) النصيب النسبي لمختلف الفئات البرامجية، (ب) توزيع عبء العمل على موظفي البرنامج بالنسبة لمختلف الفئات البرامجية، (ج) حجم ميزانية تكاليف الدعم البرامجي والإداري التي جرى اعتمادها. كذلك زودت اللجنة بجدول يعرض مقارنة بين معدلات تكاليف الدعم البرامجي والإداري التي جرى اعتمادها. كذلك زودت اللجنة بجدول يعرض مقارنة بين معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة لعامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ وأسباب التغييرات (أنظر الملحق فيما بعد). وتؤكد اللجنة من جديد وجهة نظرها بأن جميع المساهمات التي تقدم إلى البرنامج لابد وأن تكون على أساس استرداد التكاليف بالكامل. وبالتالي، فإنه ينبغي أن تتضمن كل مساهمة تقدم من أحد الأطراف المانحة قيمة السلع، وكذلك النقل البحري والنقل البري، والتخزين والمناولة، وجميع تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.

١٢- وفي الفقرة ١٢٩، تقترح المديرة التنفيذية أن يوافق **المجلس التنفيذي** على إعداد ميزانية موحدة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تبلغ ما يقرب من ٢,٦ مليار دولار على أساس تقدير الاحتياجات من السلع بمقدار ٤,٣٠٥ مليون طن وميزانية لتكاليف الدعم البرامجي والإداري قدرها ٢٠٥ ملايين دولار. وفي الفقرة ١١٢، يقدر **البرنامج** أنه سيتوافر لديه ١٩٢ مليون دولار ستكون متاحة لتمويل ميزانية تكاليف الدعم البرامجي والإداري من استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة و١٣ مليون دولار من إيرادات الفوائد. وتلاحظ **اللجنة** أن تقديرات تكاليف الدعم البرامجي والإداري وقدرها ٢٠٥ ملايين دولار سوف تمثل انخفاضا يبلغ نحو ١٢,٣ في المائة عن ميزانية تكاليف الدعم البرامجي والإداري للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٣- وفي هذا صدد، أحيطت **اللجنة الاستشارية** علماً بأن موضوع التصرف في إيرادات الفوائد ما يزال أمراً مطروحاً على **المجلس التنفيذي** للبت فيه. وأوصت اللجنة أنه، مع أخذ وجهات **اللجنة** في الاعتبار، كما لوحظ في الفقرة ١٢ سالفة الذكر، يتعين على المديرة التنفيذية أن تتقدم بمقترحات للمجلس حول التصرف في إيرادات الفوائد في إطار تقديم ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، وذلك إذا لم يُحسم هذا الموضوع في دورة **المجلس التنفيذي** التي تعقد في مايو/أيار ١٩٩٧.

١٤- وستعود **اللجنة** إلى بحث موضوع ملاءمة مستوى ميزانية تكاليف الدعم البرامجي والإداري وطريقة تمويلها عندما تفحص التقديرات الخاصة بالفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩. وفيما يتعلق بشكل ميزانية تكاليف الدعم البرامجي

والإداري، أحيطت **اللجنة** علماً بأن **البرنامج**، وهو يضع في اعتباره طبيعة عملياته، سوف يتبع إلى أقصى حد ممكن، طريقة تقديم شكل الوثيقة كما أقرتها **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية** في تقريرها E/ICEF/1997/AB/L.6 DP/1997/10، فيما يتعلق بتحقيق الانسجام في موازنات **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف**.

## تقرير أداء ميزانية البرنامج لعام ١٩٩٦

١٥- تلاحظ **اللجنة الاستشارية** من الفقرتين ٩ و١٠ من تقرير المديرة التنفيذية أن الموارد المتاحة في عام ١٩٩٦ كانت ٢,٧ مليون طن، استخدم منها ٢,١ مليون طن. ففي عام ١٩٩٦، كانت الكميات المتاحة في مجموعها تمثل ٩٤ في المائة من التقديرات الأصلية. وقد بلغت قيمة الكميات المتوافرة ٣٣٦ ١ مليون دولار، لم يستخدم منها سوى ١٨٥ ١ مليون دولار. ويتضمن الملحق الأول لهذا التقرير بيانا تفصيلياً للمصروفات حسب الفئات البرامجية وحسب فئات التكاليف.

١٦- وكما أُشير في الفقرة ٣٧ والملحق الثاني لتقرير الأداء، فإن مصروفات الدعم البرامجي والإداري في ١٩٩٦ بلغت ١٠٧,٤ مليون دولار، من مخصصات بلغت في مجموعها ١١٣,٨ مليون دولار في ١٩٩٦. وبلغت الموارد المتاحة لتغطية مصروفات ميزانية تكاليف الدعم البرامجي والإداري ١٠٦,٩ مليون دولار، تتضمن ١٠٥,٣ مليون دولار من استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة و١,٦ مليون دولار من مساهمات الحكومات المستفيدة نحو تحمل تكاليف التشغيل المحلية (الفقرتان ١١ و١٢ من تقرير الأداء). وتلاحظ **اللجنة** بقلق أنه من بين عمليات استرداد تكليف الدعم غير المباشرة التي بلغت ١٠٥,٣ مليون دولار، ساهمت الأطراف المانحة بالفعل بمبلغ ٨٠,٣ مليون دولار فقط. وتعتقد **اللجنة** أن النقص قد غطى بصفة مؤقتة من اعتمادات إيرادات الفوائد. وتحث **اللجنة** المديرة التنفيذية على التفاوض مع جميع الحكومات المانحة بأن تبادر إلى دفع تكاليف الدعم أثناء مرحلة تنفيذ العمليات بدلاً من دفعها عند انتهائها.

١٧- تُقدر **اللجنة الاستشارية** الجهود التي بُذلت لإعداد "تقرير الأداء لعام ١٩٩٦" بشأن جميع عمليات **البرنامج**، بيد أن **اللجنة** ترى أن شكل ومضمون التقرير لا ينطويان على فائدة كبيرة في هذه المرحلة. فالمناقشة التي وردت في الفقرات ٥-٧ من التقرير حول نظام التمويل إنما هي تكرار لما نوقش في "الخطة الاستراتيجية والمالية"، والمعلومات الأخرى عن المبادرات التنفيذية في عام ١٩٩٦، التي تضمنتها الفقرات من ٢٥-٣٥، قد غطيت بإسهاب في "التقرير السنوي". وتوصي **اللجنة** بأن يُعد تقرير الأداء الكامل عن كل أنشطة **البرنامج**، بما في ذلك التفسيرات التفصيلية عن مصروفات الدعم البرامجي والإداري، في شكل يتيح **للجنة الاستشارية وللمجلس التنفيذي** تقييم كيفية تنفيذ المقترحات الأصلية وأسباب الانحراف عن التقديرات الأصلية، بما في ذلك تفسيرات للعيوب أو الأخطاء التي ارتكبت أثناء مرحلة تنفيذ العمليات. ويفضل أن يقدم هذا التقرير في غير سنوات الميزانية، إذا كانت هناك حاجة ماسة لطلب اعتمادات إضافية، وإلا فإنه ينبغي تقديم المعلومات عن أداء الميزانية مع مقترحات المديرة التنفيذية للميزانية المقبلة.

## تمويل الاستحقاقات الطبية لما بعد الخدمة في برنامج الأغذية العالمي

١٨- بحثت **اللجنة الاستشارية** الطلب الخاص بإنشاء صندوق لتمويل التزامات **البرنامج** المترتبة على العلاج الطبي لموظفيه بعد انتهاء خدمتهم. ويتمثل الاقتراح في إنشاء هذا الصندوق وتمويله من الفوائض التي تتحقق مستقبلاً. وقد أُحيطت اللجنة علماً فيما بعد أنه نتيجة للمناقشات مع **اللجنة**، أكدت المديرة التنفيذية أن هذه الفوائد سوف توضع تحت

تصرف **البرنامج** بالكامل ولن تخصص لأغراض خاصة. بيد أن **اللجنة** تلاحظ أن المديرة التنفيذية لم ترفق بتوصياتها الانعكاسات المالية الدقيقة التي تنشأ، وأن هناك بدائل أخرى للتمويل لم تقدم للجنة.

١٩- وكما ورد في الفقرة ١٦ من التقرير، فإنه وفقا للدراسة الاكتوارية التي طلبت **منظمة الأغذية والزراعة** إعدادها، فإن نصيب **البرنامج** من الالتزامات المتراكمة للمزايا الطبية والتي تكتسب بعد انتهاء الخدمة هي ٣٧,٧٥ مليون دولار من مجموع قدره ٢١٢,٥ مليون دولار من مجموع قدره ٨١,٦ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، وكما ورد في الفقرة ١٨، يقدر الاكتواريون أن نصيب **البرنامج** من تكاليف هذه الخدمة (أي القيمة الحالية للاستحقاقات الطبية للموظفين بعد انتهاء الخدمة المتراكمة كل عام) يبلغ ١,٥ مليون دولار من مجموع تكاليف هذه الخدمة التي تبلغ ٨,٤ مليون دولار.

٢٠- وإذ تضع **اللجنة** في اعتبارها الحاجة إلى توضيح الانعكاسات المالية الدقيقة وأن يوضع في الاعتبار الانكماش الذي وقع في الاحتياطات المتاحة من المعونة الغذائية، فإنها ترى أن الاقتراح بحاجة إلى تدقيق مع دراسة جميع البدائل، بما في ذلك إمكان تعديل أقساط العلاج الطبي.

## التعديلات المقترح إدخالها في النظام المالي للبرنامج

٢١- توصي **اللجنة الاستشارية** بأن يوافق **المجلس التنفيذي** على التعديلات المقترح إدخالها في النظام المالي **للبرنامج** – كما قدمت إليه، بشرط إبداء التوضيحات التالية:

(أ) تعريفات: ينبغي أني يشير تعريف المساهمة متعددة الأطراف إلى أن الطرف المانح "يتعهد بأن يقبل التقارير" التي تقدم إلى **المجلس** بوصفها كافية للوفاء بمتطلباته. ويعني هذا أن يوافق الطرف المانح مسبقاً على أن تقديم تلك التقارير سوف يكون أمراً مقبولا:

(ب) المادة الرابعة –٦ المقترحة من النظام المالي: ينبغي بدلا من الجملة الأخيرة، إضافة أن "**المجلس** سيوافق على المبادئ التوجيهية لتحديد المسؤوليات المقررة على **البرنامج**، والطرف المانح، والحكومة المستفيدة في إدارة الأموال".

(ج) المادة الرابعة –٧ المقترحة من النظام المالي: ينبغي أن يستعاض عن النص الحالي بما يلي: "تساهم الحكومة في تكاليف المكاتب القطرية **للبرنامج** بطريقة يتم الاتفاق عليها بين الحكومة **والبرنامج**".

(د) المادة السابعة–١ المقترحة من النظام المالي: يضاف "والتوصيات" في نهاية هذه الفقرة.

(ه) المادة التاسعة –١ المقترحة من النظام المالي: يضاف "وتقدم إلى **اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة** وفقا للنظام الأساسي **للبرنامج**".

(و) المادة التاسعة –٦ من النظام المالي: لم تقتنع اللجنة بأن الجزء (أ) من هذه المادة ضروري للغاية. ترى **اللجنة** أن هذه المادة، بالشكل الذي صيغت به، قد تقود إلى غير المراد.

(ز) المادة الثالثة عشرة –١ المقترحة من النظام المالي: يلزم إبداء إيضاحات حول من يقرر أن العملية التي يضطلع بها **البرنامج** تتطلب تطبيق معايير محاسبية أخرى غير القواعد المحاسبية الموحدة **للأمم المتحدة**.

(ح) المادتان الرابعة عشرة –١ والرابعة عشرة –٢ المقترحتان من النظام المالي: تقر **اللجنة** هذه المقترحات التي تمثل المادتين ١١–١ و١١–٢ في اللائحة المالية دون تغيير. وفي هذا الصدد تشير **اللجنة الاستشارية** إلى أنه على الرغم، من أن **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة** قد استخدمتا حتى الآن نفس المراجع الخارجي، فإن هذا

ليس أمراً ضرورياً. وتعتقد **اللجنة الاستشارية** أنه جرت مناقشة حول توسيع مجال اختيار المراجعين الخارجيين ليشمل القطاع الخاص. وتوصي **اللجنة الاستشارية** بعد إدخال أي تغييرات في الإجراءات التي تتبع حالياً. وفي رأي **اللجنة الاستشارية**، أنه بمراجعة حسابات مؤسسة عامة مثل **برنامج الأغذية العالمي** ولكي تتسنى الاستجابة لشواغل الدول الأعضاء، فإنه من الأنسب الاستمرار في استخدام المراجعين الخارجيين للدول الأعضاء في **الأمم المتحدة** أو في **منظمة الأغذية والزراعة**. وعلاوة على ذلك، تشير **اللجنة الاستشارية** إلى أن الاتجاه إلى القطاع الخاص من المحتمل أن يكون أكثر تكلفة، حيث يتبين من تجربة **اللجنة الاستشارية** أن مساهمة الدول الأعضاء في اعتمادات المحاسبة كثيراً ما تتجاوز حجم الأموال التي يتم استردادها.

## تمويل احتياطي التشغيل وتجديده

٢٢- تأخذ **اللجنة الاستشارية** علماً بالتقرير، وليس لها اعتراض على توصيات المديرة التنفيذية كما وردت في الفقرة ١٨ من هذا التقرير.

## تقرير بالتقديم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣ والفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

٢٣- ترحب **اللجنة الاستشارية** بالتقرير، وتأخذ علماً باستجابة **البرنامج**. وتعتزم **اللجنة الاستشارية** متابعة هذا الموضوع في إطار مقترحات ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

# الملحق

## معدلات استرداد الدعم غير المباشر

| الفئة البرامجية | معدلات ١٩٩٦ | معدلات ١٩٩٧ | سبب التغيير |
|---|---|---|---|
| الفئة الإنمائية | ١٤,٥ | ١٣,٩ | زيادة قدرها ٨ في المائة في تقديرات المصروفات التشغيلية مع زيادة قدرها ٢ في المائة في تكاليف الدعم غير المباشرة |
| عمليات اللاجئين | ٧,٢ | ٧,١ | |
| عمليات الطوارئ | ٤,٨ | ٦,٠ | انخفاض قدره ١١ في المائة قي تقديرات المصروفات التشغيلية، مع انخفاض قدره ٧ في المائة في تكاليف الدعم غير المباشرة |
| العمليات الخاصة | ١٥,٣ | ١١,٩ | زيادة تبلغ أربعة أضعاف في تقديرات المصروفات التشغيلية (لتصل إلى ٣٢ مليونا) وزيادة تبلغ ثلاثة أضعاف في تكاليف الدعم غير المباشرة |